

قضايا أساسية في تشويه أسواق الطاقة

الدكتور عبد الأمير السعد*

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المؤشرات التالية :
(1) - إن متوسط السعر النهائي للبرميل في بلدان أوروبا الصناعية 92,2 دولار لعام 1991 وفي اليابان 94 دولار لنفس العام. وإن متوسط ما حصلت عليه الدول المصدرة لا يتعدى 17 دولار للبرميل الواحد بما في ذلك نفقات الإنتاج للأعوام 1992-1993.

(2) - الفجوة العادة في عبئ ضرائب الصناعة البترولية، فبينما يصل عبئ الضرائب المفروضة على المنتجات الخفيفة كالبنزين إلى 155 دولار للبرميل الواحد في بلد كإيطاليا، بينما تنخفض تلك الضرائب على المازوت لتصل إلى أقل من 10 دولار للبرميل الواحد أي أنها أقل من 8% من عبئ الضريبة المفروضة على البنزين والمنتجات البترولية الخفيفة (2).

(3) - الهامش المعتبر من الدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية لإنتاج الفحم، حيث بلغ 22 دولار للطن الواحد، وهو ما يعادل 28% من سعر البيع في بريطانيا، ويرتفع حجم الدعم لصناعة الفحم إلى 105 دولار للطن الواحد في ألمانيا أو ما يعادل 71% من سعر البيع. وفي بلدان أخرى مثل بلجيكا وإسبانيا بلغ هامش دعم صناعة الفحم 93 دولار، 2 دولار للطن الواحد على التوالي.

هكذا يتضح :

أ- أننا إزاء تشوه ملموس في الوضع الضريبي للصناعة البترولية من جهة، وعائق جدي متمثل بالدعم المقدم لمصادر طاقة أكثر تلويثاً من البترول من جهة أخرى، مما يجعل من ضرائب الكربون المقترحة في ظل هذه الظروف، ستزيد من

إن هذه المقالة لا تلغي هامش مسؤولية الانضباط الداخلي للأوبك في المساهمة بتشويهات أسواق الطاقة، بقدر ما هو مهما، الاحاطة في اشكالية البلدان الصناعية المتطورة ودورها المتميز في تشويه أسواق الطاقة، مما يجعل صيغة التفاهم في ميدان التجارة الدولية للبترول، بقدر ما هو أمر مرغوب نظرياً، إلا أنه مبتوراً عملياً.

ويمكن ملاحظة العبئ الثقيل لإشكالية دور البلدان الصناعية المتطورة في تشويه أسواق الطاقة من خلال المستويات التالية :

أولاً : الجديد في الآثار الضريبية وتشويه سوق الطاقة.
ثانياً : الجديد في آثار المخزون الإستراتيجي وتشويه سوق الطاقة.

ثالثاً : اشكالية فجوة المنظار الاستثماري في الصناعة البترولية.

أولاً : الجديد في الآثار الضريبية وتشوهات السوق

«مرحلة أزمة 1986/1985، لا توجد سلعة عرضة للضرائب وبهذا الشكل سواء في مراحل الإنتاج أو الاستهلاك كما هو عليه في سلعة البترول، حيث 60-75% من السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك النهائي بشكل ضريبة على استهلاك المنتجات البترولية، خصوصاً تلك التي تتمتع بمرونة الطلب السعرية المنخفضة كالبنزين، حيث تصل الضريبة على استهلاكه في بعض الدول كإيطاليا عام 1991 حوال 155 دولارا للبرميل أي مايعادل دولار على اللتر الواحد.

والجدول التالي يوضح ديناميكية عبئ الضرائب للبرميل في بعض البلدان الصناعية المتطورة (1) دولار :

البيانات	1985	1986	1989	1990	1991
عبئ الضريبة للبرميل / دولار	22	32	40	49	52

مثل هذه الآليات ساعدت على تشويه اسواق الطاقة وتحويل دور الخزين الاستراتيجي من دور التتميم والموازن لوضع سوق الطاقة الى دور المساهم الفعال في اخلاص التوازن في سوق الطاقة لصالح توسيع القاعدة المادية لارباح الدول الصناعية المتطورة وشركاتها الكبرى.

مرحلة التسعينات:

منذ نهاية الثمانينات حتى الآن معظم السيناريوهات الخاصة بديناميكية الطلب العالمي على البترول، تشير نحو زيادة الطلب على بترول الأوبك والبلدان المصدرة الأخرى من خارج الأوبك، وكان يفترض ان الزيادة المتحققة في الطلب تسمح برفع اسعار البترول العربي الخفيف إلى 21 دولار للبرميل الواحد (4)، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار البرودة المميزة لشتاء 94/93 في البلدان المستهلكة الرئيسية بشكل خاص، عندئذ تكون امكانيات تجاوز سعر البرميل الواحد للنفط العربي الخفيف إلى 21 دولار أمرا منطقيا وفي إطار هذه الانطباعات المنطقية يمكن التعامل مع ضريبة الكربون في علاقتها مع اسعار البترول المشكلة في سوق الطاقة، الا ان الواقع الميداني ثانياً يشهد مفارقة انخفاض اسعار البترول الخام العربي ليصل 11,5-13 دولار للبرميل الواحد مرة في شهري ديسمبر 93-جانفي 1994 وأخرى في شهري سبتمبر وأكتوبر من عام 1995 حيث لم تتخطى اسعار بترول الأوبك إلى 17 دولار للبرميل الواحد في أحسن الاحوال، بسبب لجوء الدول الصناعية المتطورة (إلى الحراك) الخزين الاستراتيجي ليس للعب دور التتميم بسبب النقص في سوق البترول بل لتكريس حالتين،

أ- لتخفيض اسعار البترول الخام، وإذا ما افلحت لهذا الحد أو ذلك في موضوع ضريبة الكربون في ظروف الراهنة، عندئذ سينخفض العائد الصافي للبلدان المصدرة للبترول مرتين، مرة بسبب (حراك) الخزين الاستراتيجي ومرة بسبب مقررات ضريبة الكربون.

ب- أن انخفاض سعر برميل البترول الخام في السوق العالمية يسمح للبلدان الصناعية المتطورة وشركاتها الاحتكارية في إعادة تكوين خزين ستراتيجي ضخم وباسعار هابطة.

هكذا يتضح ان الوظيفة الحالية للخزين الاستراتيجي غالبا ما يعبر عن كونه (حراك) تشويه أسواق الطاقة، ولا ضير من تسمية مثل هذه الوظيفة ضريبة غير مباشرة يراد بها تشويه أسواق الطاقة.

وآخر ذلك على ما ترسمه لوحة الاسعار المعلنة من جهة، وما تتحمله هذه الاسعار من استقطاعات لضريبة الكربون المقترحة عالميا، تأسيسا على ما تقدم يمكن صياغة الاستنتاج

حالة الانفصال في أسعار الطاقة، بكونها لا تعبر فعلا عن القيمة الاقتصادية لها ولا عن الضرر البيئي الناتج عن استخدامها.

ب- على افراض صحة تقديرات المفوضية الأوروبية، كون ضريبة الكربون المقترحة ستؤدي إلى تخفيض الانبعاث الكربوني بنسبة 3% فقط في دول الجماعة الأوروبية إلى أقل من 1% من إجمالي الانبعاث CO₂ عالميا، فهذا يعني أن أثر ضريبة الكربون، بقدر كونها ستزيد من تشوهات سوق الطاقة، بالمقابل ستظل آثارها الايجابية في الحد من ظاهرة التلوث محدودة جدا.

تأسيسا على ما تقدم يمكن صياغة التالي،
إن الدور المعيق للآلية الضريبية المستخدمة في الدول الصناعية يدفع بتشويه أسواق الطاقة وتقييدها، بحيث يصعب الحديث عن وجود رابطة فعالة بين السعر وندرة المورد وإثارة البيئة.

ثانيا: الجديد في آثار المخزون الاستراتيجي وتشوهات

السوق:

إن المستوى الآخر من تشوهات السوق يرتبط بالآليات الميدانية للمخزون الاستراتيجي وعلاقتها بتشوهات السوق، فكما هو معلوم أن المبدأ الأساسي في التخزين الاستراتيجي هو دور التتميم في العروض من البترول، إذا ما حصل هناك نقص في سوق الطاقة، ودور «الموازن المستوعب» للطاقة الفائضة إذا ما حصل هناك زيادة في العرض أو نقصان في الطلب الاستهلاكي في سوق الطاقة. إلا أن الواقع الميداني يكشف عن وظائف أخرى للخزين الاستراتيجي لها تأثير معتبر في تشويه اسواق الطاقة، يمكن ملاحظتها في المرحلتين التاليتين كعينات مثل هذا الدور.

مرحلة ما بين 1980 - مطلع 1984:

شهدت هذه الفترة ارتفاع في حركة استخدام الخزين الاستراتيجي من البترول الخام في البلدان الصناعية المتطورة وصل إلى 2 مليون برميل يوميا في الفصل الأول من عام 1985 حيث هبط حجم احتياطات الشركات البترولية الكبرى في الخزين الاستراتيجي بمقدار 151 مليون طن لذات الفترة، وأن معدل التغير السلبي في حجم الخزين الاستراتيجي وصل نهاية عام 1985 حوالي 50% (3)، وقد ساعد ذلك، بالإضافة إلى ضعف الانضباط الداخلي للأوبك، في تسارع الميل لانخفاض اسعار البترول الخام في السوق العالمية حتى وصلت نهاية 85 مطلع 86 انخفاضاً حاداً حيث بلغت فيه اسعار البترول الخام أقل من 9 دولار للبرميل الواحد.

(5)- الواضح لمساهمة البلدان الصناعية المتطورة في ميدان الاستثمار البترولي في البلاد المتخلفة، يتجاوز في تركيز منضمة «الجات» "GATT" على قضايا التجارة بالمفهوم السلمي، حيث أن هذا التركيز غالبا ما يصاحبه إهمال ملموس لدور الاستثمارات الأجنبية المباشرة (6) "DIRECT FOREIGN INVESTMENTS".

هكذا يتضح أن مرونة السيولة الدولارية التي تتحدث عنها شركة شل العالمية، واللازمة لمساهمة بلدان الأوبك مثلا في ميدان الاستثمار بالصناعة البترولية يتطلب في إحدى جوانبه مساهمة جادة في التعديل الضريبي للطاقة بما يتلائم ومصالح البلدان المنتجة والمستهلكة على السواء من جهة، ومن جهة أخرى تحسين مفهوم الارتباط بين الاستثمار الدولي في الصناعة البترولية وقضايا التجارة على أساس من الأهمية المتميزة لسلعة البترول في التجارة الدولية.

ملاحظات ختامية:

تأسيسا على ما تقدم يمكن تثبيت الملاحظتين الأساسيتين التاليتين:

1- يصعب الحديث عن إمكانات منظور عقلاني في التجارة الدولية للبترول، ويمكن له أن يؤخذ بمصالح الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة من دون معالجة جادة في تعديل الوضع الضريبي المفروض على إنتاج واستهلاك الطاقة وأثاره في تصحيح تشوهات سوق الطاقة.

2- أن قضايا الخزين الاستراتيجي العالمي للبترول والاستثمارات في مجال الطاقة، كما هما عليه، لا يمكن وضع تأثيرها المباشر وغير المباشر خارج آليات زيلدة التشوهات الحاصلة في أسواق الطاقة. وفي إطار ذلك لا بد من الإقرار، أن الواقع الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية لا يسمح بملاحظة إمكانات مفتوحة لحل عقلاني عادل. يأخذ بمصالح جميع الأطراف على السواء، بل توجد عملية معقدة يمكن فيها للانضباط الداخلي للأوبك أن يساهم بقدر فعال مع البلدان الصناعية المتطورة في عقلنة موضوعات التجارة الدولية.

الهوامش:

* - د. عبد الأمير السعد : أستاذ - معهد العلوم الاقتصادية - جامعة عنابة

(1) - يشير الدكتور عمر محمد سالم في ندوة الصناعة البنكية ومخاطر استثمارات الطاقة/لوزان بسويسرا 1993 «إن ما تحصل عليه دول أوروبية من داخل الضرائب على مليون

التالي:

إن قضية ضريبة الكربون في إحدى جوانبها الملموسة تتطلب معالجة جادة لموضوعه الفجوة الواضحة بين الدور المفترض وما هو قائم على صعيد الممارسة للخزين الاستراتيجي.

ثالثا: إشكالية فجوة المنظار الاستثماري في الصناعة البترولية:

في الغالب تعكس البلدان الصناعية المتطورة خبرة شركاتها الوطنية في ميدان قياس الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لزيادة طاقة الإنتاج في الصناعة البترولية، فمثلا طبقا لتقديرات شركة شل العالمية، أن المبالغ الاستثمارية اللازمة لتوفير البترول ابتداء من عمليات الاستكشاف حتى وصوله إلى المستهلك بحدود 1000 مليار دولار تريليون دولار خلال التسعينات، وترى الشركة أن ذلك سوف لا يشكل أكثر من 2% من إجمالي الاستثمار العالمي المطلوب خلال الفترة، وهي بذلك أقل من نصف النسبة المألوفة خلال عقد الستينات والسبعينات، حيث كانت حصة الاستثمار البترولي تتجاوز 4,5% من حجم الاستثمار العالمي خلال العقد المذكورين، إلا أن ما تلاحظه شركة شل هو التالي:

(1)- أن السيولة الدولارية اللازمة لتغطية الاستثمار البترولي بقدر حضورها الوافر لدى شركات البترول العالمية، إلا أن حضورها هامشيا أن لم نقل غائبا لدى معظم شركات البترول الوطنية التابعة لمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» بفعل عبئ الديونية التي تزرع بها معظم هذه البلدان من جهة، وأن العوائد البترولية تدخل في إطار احتياجات الموازنة العامة ولا تمتلك شركات البترول الوطنية حرية التصرف بها إلا في حدود الاعتمادات المخصصة لها من جهة أخرى.

(2)- متغيرات الكلفة الاقتصادية للنشاط البترولي، فبينما كان متوسط تلك التكاليف في منطقة الخليج مثلا لا تتجاوز 45 سنت قبل عقد من الزمن، إلا أنها وصلت نهاية الثمانينات/ مطلع التسعينات حوالي 5-6 دولار (5)

(3)- تصاعد حجم الضرائب التي تفرضها البلدان الصناعية المتطورة على المنتجات البترولية.

(4)- طبقا لتقديرات خليجية متواضعة أن التوسعات المطلوبة في الطاقة الانتاجية للأوبك لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على البترول خلال المستقبل المتطور تتطلب استثمارات قدرت بـ 66 مليار دولار مضافا إليها تخصيصات المحافظة على الطاقة الانتاجية العالية في مواجهة الانخفاض الطبيعي والذي قدر بـ 52 مليار دولار، وهو ما يعادل إجمالي إيرادات الأوبك البترولية خلال عام كامل.

الاقتصادية للنشاط البترولي في الستينات حتى منتصف السبعينات لم يتجاوز 28 سنت / الباحث /

(6) - للمزيد يمكن الاطلاع على ورقة P. Tempest

في ندوة «مخاطر تمويل استثمارات الطاقة لوزان/ سويسرا 1993».

المراجع العامة:

- 1- ندوة الصناعة البنكية ومخاطر استثمارات الطاقة لوزان/ سويسرا 1993
- 2- مجلة النفط والصناعة / دولة الامارات العربية 1995
- 3- مجلة النهج السورية العدد 16 1987
- 4- مجلة المستقبل العربي / بيروت/ ديسمبر 1992.

برميل يوميا خلال عام واحد لا يقل عن 36 مليار دولار أمريكي. وهذا يقترب مع الدخل الاجمالي السنوي الذي تحصل دولة مصدرة للنفط الخام من بيع وتصدير ما يزيد عن 10 مليون برميل يوميا من النفط الخام لمدة عام.

للمزيد يمكن الاطلاع على دراستنا «أسعار البترول في التسعينات» مجلة المستقبل العربي ديسمبر 1992 / بيروت.

(2) - مما هو جدير بالذكر أنه طبقا للبيانات الرسمية الفرنسية الخاصة بعام 1994. فإن كلفة البنزين العادي للتر الواحد بلغت 1,04 فرنك فرنسي وأن الضرائب المفروضة عليه وصلت إلى 4,53 فرنك فرنسي للتر الواحد بمعنى أن الضريبة تتخطى التكلفة بـ 4,4 مرة وانها تبتلع أكثر من 81,4% من السعر النهائي. /الباحث/

(3) - مجلة النهج دمشق ص 203 مصدر سابق.

(4) - مجلة المستقبل العربي / مصدر سابق.

(5) - مما هو جدير بالذكر أن متوسط التكاليف

دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة

الدكتور عمر عسوس *

RESUME

De nos jours, le crime devient une partie intégrale de la vie quotidienne dans les sociétés modernes. En fait, les actes criminels ne cessent de gagner de l'ampleur. Aussi, pour combattre ce fléau, les sociétés touchées par ce phénomène ont riposté avec la création de systèmes de justice criminelle rigoureux. Mais l'expérience montre aujourd'hui que les systèmes mis en place ont tous été voués à l'échec dans le combat continu contre la propagation du crime. La prévention du crime ne peut donc être réalisée uniquement à travers les systèmes de justice criminelle traditionnels.

La famille ainsi que l'école, sont deux institutions primordiales dans la lutte contre le crime.

Au niveau de la famille, il est impératif :

1- D'éliminer les facteurs socio-économiques et environnementaux menaçant l'intégralité de la famille.

2- De procéder à des actions éducatives et de conscientisation en faveur des membres de la famille à risque de délinquance.

Au niveau de l'école, il est d'une importance capitale de :

1- Réévaluer les programmes scolaires afin de répondre aux capacités intellectuelles réelles des élèves, leurs origines socio-économiques et culturelles et leurs différents choix.

2- Prendre des mesures complémentaires pour les établissements scolaires classiques, généraliser les jardins d'enfants, pour préparer les enfants des familles défavorisées à l'école et de créer des classes spéciales dotées de programmes destinés aux enfants à risque de délinquance.

مقدمة :

أصبحت الجريمة جزءا من واقع الحياة اليومية في المجتمعات المعاصرة فهي مستمرة في انتشارها وزيادتها وتنوعها. وقد ردت كل مجتمعات العالم بأنشاء نظم للعدالة الجنائية لمواجهة مشكلة الجريمة. إلا أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تقضي على هذه المشكلة بمفردها. ومن ثم فإن المجتمع في حاجة إلى وسائل بديلة أو مساعدة للوقاية منها. إن الاعتراف بالحاجة إلى اللجوء إلى حلول خارجة عن نطاق نظم العدالة الجنائية لأمر ملح لأن الشرطة والحاكم والإصلاحات إلخ... في حاجة إلى مساعدة، و مجرد صب الزيد من الأموال في نظم العدالة الجنائية سوف لن يحسن من قدرتها في القضاء على الجريمة. وذلك لأن الجريمة غدت مشكلة مجتمعية وليست فقط مشكلة نظام العدالة الجنائية والأجهزة الأمنية. لذا تستدعي فكرة الوقاية من الجريمة الاستعانة بذلك الكم الهائل من الأفكار والامكانيات الموجودة في أوساط المجتمع وتمثل هذه الامكانيات التخطيط المجتمعي. والعمل المشترك لسكان الأحياء والتخطيط الأمني. والتعليم والتدريب الفني. و التربية الأسرية التي جميعها لها تأثير على معدلات الجريمة.